

خالد وليد محمود*

مراجعة كتاب أستراليا والعرب

المؤلف : علي الفزق.

الطبعة : الأولى شباط / فبراير ٢٠١٢.

الناشر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

عدد الصفحات: ٣٣٦ صفحة من القطع المتوسط.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



العرب، ويسهب في الحديث عن النشاط الدبلوماسي الفلسطيني في هذه القارة وعن بداية الهجرة الفلسطينية إليها.

يعطي المؤلف في الفصل الأول القارئ لمحة عامة عن أستراليا التي يعني اسمها "الأرض الجنوبية المجهولة"، وأطلق عليها اسم "أستراليا" في أوائل القرن الثامن ميلادي، وهي تتكوّن من أرض القارة الرئيسية إلى جانب "تازمانيا" وعددٍ من الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ والمحيط الهندي. كما لا تزال تتبع التاج البريطاني، وتتكوّن من ست ولايات وثلاث مقاطعات، وتعدّ أصغر قارة في العالم، وهي الدولة الوحيدة التي تسيطر على قارة بأكملها، وسادس أكبر بلاد في العالم من حيث المساحة. ويتألف المجتمع الأسترالي متعدّد الثقافات من السكان الأصليين والمهاجرين من نحو ٢٠٠ دولة من مختلف بقاع العالم، فهناك واحدٌ من كل أربعة أستراليين ولد خارج البلد، واللغة الرسمية هي الإنجليزية.

ويرجع نجاح أستراليا الاقتصادي في القرن الماضي إلى الزراعة، تليها الثروة المعدنية والوقود، وعلى الرغم من الأهمية الدائمة لهذه الثروات فإن أستراليا أصبحت أيضًا وبصورة متزايدة قاعدةً للاقتصاد العلمي.

علاقات أستراليا الدولية والشرق أوسطية

يشخص المؤلف طموح أستراليا في العالم، ويرى أنه يتمحور حول رغبتها في أن تكون شريكًا في الشؤون الدولية، وذلك نظرًا إلى كونها واحدة من خمسين دولة من الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كما لتاريخ أستراليا وجغرافيتها وثقافتها أهمية في بلورة مكانتها في العالم. ويستند تحالف أستراليا مع الولايات المتحدة وإنجلترا إلى تاريخ من التعاون العسكري والروابط الاقتصادية الواسعة وغيرها من المصالح المشتركة.

كما يعدّ ارتباط أستراليا الوثيق بآسيا من الأمور الحتمية نظرًا إلى مصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية الجوهرية في المنطقة، وهذا لا يقل عن أهمية اهتمامها القوي بالاستقرار في منطقة جنوب المحيط الهادئ، لكونها أكبر مقدّم للمعونات الاقتصادية لدول المنطقة. وفي وقت تحافظ فيه أستراليا على علاقاتها التقليدية والإقليمية فإنها تعطي أهمية كبرى لروابطها الاقتصادية المتنامية مع دول الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية ومع بعض الدول الأفريقية.

ويسلط المؤلف هنا الضوء على منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الكبيرة بالنسبة إلى أستراليا باعتبارها سوقًا تجارية للمنتوجات والمصنوعات الأسترالية الغذائية والصناعية الرئيسية، ومجال عمل شركات المعادن والنفط والغاز الأسترالية، إضافة إلى ما يشكّله الشرق الأوسط من أهمية جيوسياسية مهمة كصلة وصل لأستراليا بأوروبا. كما تنبع

يرصد كتاب أستراليا والعرب مؤلفه علي الفزق السياسة الخارجية الأسترالية في جانبها المتعلق بالعالم العربي، خصوصًا ما له صلة بقيام دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية. ويكشف المؤلف عن حقائق تبدو غائبة عن ذهن القارئ والباحث العربي في ما يتعلق بالدور الأساسي والمركزي الذي لعبته أستراليا في الشرق الأوسط طيلة مراحلها التاريخية المصرية كلها منذ أوائل قيام أستراليا الحديثة. إذ كان لها دورٌ فاعلٌ في جميع الحروب الاستعمارية التي شنت على العالم العربي والإسلامي، ودورٌ أساسي في إنشاء دولة إسرائيل في قلب العالم العربي، والانحياز لها، علاوةً على العلاقات التجارية الواسعة معها.

أسس مؤلف الكتاب الدكتور علي الفزق بعثة فلسطين لدى أستراليا وشغل في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٦ منصب مفوض عام دولة فلسطين لدى أستراليا ونيوزلندا، ولذلك يحظى الكتاب بأهمية نابعة من الخبرة التي اكتسبها المؤلف طوال سنوات حياته في أستراليا ودرايته الواسعة بالتعامل مع الواقع الأسترالي والذهنية التي يفكر بها الأستراليون، فضلًا عن سياستهم الخارجية. فالمؤلف اعتمد على معلوماته وخبرته الذاتية، وذلك خلال نشاطه السياسي لأكثر من أربعين عامًا هناك.

يعترف الفزق أن ما دعاه إلى تأليف هذا الكتاب، هو فقر المكتبة العربية في ما يتعلق بتاريخ تورط أستراليا في العالم العربي وعلاقتها بالعرب وإسرائيل وضرورة إطلاع الرأي العام العربي على سياسة الحكومات الأسترالية المتعاقبة وتصريحات مسؤوليها ومواقفها ودورها الدولي تجاه دول الشرق الأوسط. إضافة إلى أن الكثير من الباحثين لا يلقون بالألسياسة أستراليا معتقدين أنها قارة نائية وبعيدة ولا تشكّل ثقلًا في السياسات الدولية. أما الحافز الأهم في رأي المؤلف لهذا الكتاب فهو شروع الحكومات الأسترالية في الآونة الأخيرة وأكاديميين أستراليين موالين لها في محاولات متعمدة لطمس تاريخ تورط أستراليا السلب في العالم العربي، وتزييف الحقائق بشأن مواقفها المعادية، ومحاولة إعطاء انطباع موجّه للعرب بأنها دولة صديقة لهم، وبأن سياساتها الشرق أوسطية هي سياسة متوازنة وغير منحازة.

يتألف الكتاب من أربعة فصول، يتحدث الفصل الأول منها عن تاريخ اكتشاف أستراليا وعن مواردها البشرية والعلمية، وعن سياستها الخارجية وعلاقتها الاقتصادية الدولية. ثم يسهب المؤلف في الفصل الثاني في عرض للعلاقات الأسترالية-العربية والأسترالية-الإسرائيلية، وانحياز أستراليا الدائم لإسرائيل وتعاونها الأمني معها، مع حفاظها على علاقات تجارية بالعالم العربي.

يفرد المؤلف الفصل الثالث للحديث عن الجالية اليهودية واللوبي الإسرائيلي في أستراليا ودور رجال الأعمال اليهود في هذه البلاد، والفصل الأخير للحديث عن الجاليات العربية والإسلامية، وعن العنصرية ضدّ

العلاقات الاقتصادية بالدول العربية

يُشير المؤلّف إلى وجود منافع اقتصادية وتجارية كبيرة تجنبها أستراليا من الدّول العربيّة. وتعدّ الأسواق العربيّة، خاصّةً دول مجلس التعاون الخليجي، مهمّةً بالنسبة إلى أستراليا، وهي أهمية في تزايد مستمر، فقد أصبحت التجارة الأسترالية مع الدّول العربيّة اليوم أكبر من تجارتها مع بريطانيا أو سنغافورة.

بينما تبدو العلاقات التجارية بين إسرائيل وأستراليا ومنافعها أضعاف تلك التي تجنبها الأخيرة من علاقاتها مع الدّول العربيّة. فالحكومة الأسترالية تقوم على نحو متواصلٍ وعلنيّ بتشجيع الاستثمار الأسترالي في إسرائيل ونقل التّقانة إليها وتوقيع اتفاقياتٍ ومشاريعٍ مشتركة. في المقابل، لا يوجد لأستراليا أيّ اتفاقيات مع أيّ من الدّول العربيّة من حيث الاستثمار والمشاريع ونقل التّقانة.

وضع الجالية العربيّة في أستراليا

يخصّص الكاتب الفصل الرابع والأخير للحديث عن الجاليات العربيّة في أستراليا، والتي تُعدّ حديثه العهد، إذ بدأت هجرة العرب أولاً مع اللبنانيين في نحو عام ١٨٧٠، وظلّ عدد العرب قليلاً حتى أواخر خمسينيّات القرن الماضي، عندما بدأ عددٌ أكبر من المهاجرين يتدفّق إلى أستراليا مع الأزمات والحروب المتلاحقة التي شهدتها الدّول العربيّة، مثل الحرب الأهلية في لبنان في عام ١٩٧٥ والاحتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ واجتياح الرئيس العراقي السّابق صدام حسين للكويت في عام ١٩٩٠ والحربين اللتين قادتهما أميركا ضدّ العراق في عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣، إذ تبع كلّ أزمةٍ من هذه الأزمات موجةً جديدةً من الهجرة من تلك الدّول إلى أستراليا. والجدير بالذكر أنّ معظم المهاجرين العرب كانوا حتى أوائل الخمسينيّات من الطائفة المسيحيّة.

وتشير الإحصاءات العامّة التي جرت في عام ٢٠٠٦ إلى أنّ عدد الأستراليين المولودين في الدّول العربيّة هو ٢٤٣٦٥٨ أي أكثر من ١,١ في المئة من مجموع عدد السكّان. ويشكّك الكاتب في هذه المعلومة، إذ يقدر عدد الأستراليين من أصولٍ عربيّةٍ بنحو ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٦٠٠,٠٠٠ أي نحو ٢,٥ في المئة من عدد السكّان. قدم معظم الأستراليين العرب من لبنان، ثمّ على التوالي من مصر والعراق وسورية وفلسطين. وتوجد أكبر كثافة للجالية العربيّة في ولاية نيو ساوث ويلز، ثمّ في ولاية فكتوريا وغرب أستراليا وجنوبها. وتُعدّ اللّغة العربيّة خامس لغّةٍ من حيث التداول في أستراليا بعد الإنجليزيّة والإيطاليّة واليونانيّة والكانتونيّة (الصينيّة).

وعلى الرّغم من أنّ عدد العرب في أستراليا هو أكثر من خمسة أضعاف الأستراليين اليهود، فإنّ الجالية العربيّة فشلت إلى الآن في تنظيم صفوفها ضمن مؤسّسة تستطيع تمثيلها وتجمع في ما بينها على

أهميّة الشّرق الأوسط بالنسبة إلى أستراليا من كونه يُعدّ موردًا مهمًا للطاقة النفطية، ونسبةً كبيرةً من الأستراليين من ذوي الأصول العربيّة والإسلاميّة ينحدرون منه، إلى جانب العمالة الأسترالية التي تعيش في بعض الدّول العربيّة.

ويُفرد المؤلّف فصلاً كاملاً وهو الفصل الثّاني عن العلاقات الأسترالية العربيّة، مفسّماً مسيرة سياسة أستراليا مع العالم العربي إلى عددٍ من المراحل، ابتداءً من الفترة التي كانت فيها مستعمرةً بريطانيّةً، مروراً بحصولها على الحكم الذاتي وتشكيل الفيدرالية الأسترالية في أوائل عام ١٩٠١، ومن ثمّ مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي بلورت فيها سياسةً شبه مستقلة ومتحالفة بشدّة مع الولايات المتّحدة وبريطانيا. ومنذ ذلك الوقت، بنت أستراليا سياساتها بشكلٍ يتوافق ويتماهى مع حلف الدول الأنكلوسكسونية بقيادة الولايات المتّحدة وبريطانيا، وبقيت هذه العلاقة متأثرةً بسياسات أميركا وبريطانيا من جهة وباللوبي الإسرائيلي من جهةٍ أخرى.

العلاقات الأسترالية - العربيّة

في الفصلين الثّاني والثّالث، يُسهب المؤلّف في الحديث عمّا لا يعرفه الكثيرون، وهو الدّور الذي قامت به أستراليا في خلق الكيان الاستعماري في فلسطين منذ أربعينيات القرن الماضي، إذ تحرّكت بقوة ونشاطٍ في هيئة الأمم المتّحدة لضمان تصويت الجمعية العامّة بالموافقة على قرار تقسيم فلسطين، وأيدت قرار التقسيم ضدّ مطالب الشّعب الفلسطيني وأمانيه وطموحاته. وكانت أستراليا أوّل بلدٍ يصوّت بـ"نعم" على قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١، وأدّت دورًا فعّالًا من أجل قبول عضويّة إسرائيل في هيئة الأمم المتّحدة التي ترأس جمعيتها العامّة وقتها وزير خارجيّة أستراليا. كما كانت أوّل دولةٍ في العالم تعترف بإسرائيل بشكلٍ "كاملٍ وشرعيّ" (de-jure)، وذلك بعد ساعاتٍ من قيامها في حين لم تكن حتّى الولايات المتّحدة قد اعترفت بها سوى اعترافًا "واقعيًا" (de-facto). كما تجدر الإشارة إلى أنّ إسرائيل كانت أوّل دولة في الشّرق الأوسط تقيم معها أستراليا علاقاتٍ دبلوماسية.

يُشار إلى أنّ أوّل سفارة أسترالية في العالم العربي افتتحت في القاهرة في عام ١٩٥٠ ثمّ في بيروت في عام ١٩٦٧، ولاحقًا - بعد حرب عام ١٩٧٣ واستعمال العرب لسلاح التّفط - وجدت أستراليا أنّ من مصلحتها تعزيز وجودها في العالم العربي فافتتحت سفارةً لها في الرياض في عام ١٩٧٥. وآخر سفارة افتتحتها أستراليا في العالم العربي لغاية كتابة هذه السّطور كانت في تونس في عام ٢٠١٠.

الوزراء الأسترالي السابق جون هاوارد خلال أحد عشر عامًا ونصف خلت هو تأييدها الثابت كالصخر لإسرائيل، وهو ما قامت بإثباته من خلال الأفعال وليس الأقوال".

وبناءً على هذه المعطيات، فإنه لا يوجد سبب مقنع لاتخاذ أستراليا مثل هذه المواقف المنحازة إلى جانب إسرائيل. ويبدو أن ثمة عاملين يقفان وراء التحيز في السياسة الأسترالية، الأول داخلي يتمثل في نشاط اللوبي الذي خلقته إسرائيل، فهي تقوم مع رجال الأعمال اليهود بدعم هذا اللوبي بسخاء مادياً ومعنوياً، بما يجعله يمارس ضغطاً داخلياً من أجل أن تتبنى أستراليا سياسةً منحازةً لتل أبيب. والعامل الثاني يكمن في ما توليه إسرائيل من اهتمامٍ لسياسة أستراليا ومواقفها تجاه الشرق الأوسط وقضاياها. وتبدو في المقابل حالة من اللامبالاة العربية تجاه المواقف السياسية الأسترالية، إضافةً إلى عدم ممارسة أي ضغطٍ عليها والتفاسع عن دعم قيام لوبي عربي.

يختم المؤلف كتابه بدعوته الحكومات العربية إلى ممارسة الضغط على أستراليا للحصول على سياسة متوازنة تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي. فثمة دول عربية تربطها علاقات اقتصادية قوية بأستراليا تستطيع أن تمارس عليها ضغطاً وتعطيها رسالته واضحة بأن السياسات والمواقف الأسترالية المنحازة لإسرائيل ضد القضايا العربية لن تساعد على تطوّر العلاقات الاقتصادية وموّهها.

إنّ الكتاب بحسب رأبي يعطي تحليلاً سياسياً نقدياً للسياسة التي اتبعتها أستراليا تجاه القضايا العربية، ويقدم اقتراحات وتوصياتٍ لكيفية التعامل مع السياسات الأسترالية، ويدعو الدبلوماسية العربية لأخذ دورها في التأثير على تلك السياسة بسبب ما يمثله العرب من ثقلٍ اقتصاديٍّ وسكانيٍّ في أستراليا. وهذه المقترحات من دون شك تضيء على هذا الكتاب قيمةً لكل من لديه اهتمام خاص بالعلاقات الدولية وبالصراع العربي الإسرائيلي. لكنّ أهمّ ميزة لهذا الكتاب هي أنّ المؤلف يمنح القارئ فرصةً نادرةً للتعرف على سياسة أستراليا الخارجية في قضايا الشرق الأوسط وبخاصةً تجاه القضية الفلسطينية.

وربما يكون تحليل علي القزق وسرده لهذا التاريخ فريداً من نوعه، وقد يكون مختلفاً عن بقية ما كُتب في الموضوع ذاته، ذلك لأنّ المؤلف عايش السياسة الأسترالية عن قربٍ وسخر خبرته لتقديم محتوى الكتاب ودعمه بشكل جيد بالأدلة وحسن التناول. وسواء اتفق القارئ مع وجهة النظر التي عرض بها المؤلف كتابه أم لا، فإنّ الكتاب يتمتّع بقدر كبيرٍ من التشويق إضافةً إلى ثرائه بالمعلومات.

مستوى روابطها وأصولها القومية العربية، كما أنّ نفوذها السياسي مقارنةً بنفوذ اللوبي اليهودي شبه معدوم لغاية الآن.

أستراليا وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي

يشرح المؤلف بالتفصيل المراحل التي مرت بها أستراليا في تعاملها مع القضايا العربية خاصةً في المراحل التي خاض فيها العرب الحروب. فقد كانت أستراليا ضمن الدول القليلة التي أيدت العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦. وشاركت أستراليا في عام ١٩٧٩ بـ٣٠٠ عنصر من قواتها مدعومةً بقوة جويةٍ في مراقبة صحراء سيناء بطلب من الولايات المتحدة وتحت إشرافها. كما رحبت أستراليا باتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣. وبعد اجتياح الرئيس العراقي صدام حسين للكويت، أيدت أستراليا قرار هيئة الأمم المتحدة فرض المقاطعة ضد العراق، وأرسلت في عام ١٩٩٠ وحداتٍ من أسطولها البحري إلى المياه الإقليمية العراقية لتكون جزءاً من القوات الأميركية والبريطانية لفرض الحصار على العراق. واشتركت أستراليا في حرب الخليج ضد العراق في عام ١٩٩١، وشاركت بحماسة في حرب الخليج الثانية في عام ٢٠٠٣ ضد العراق، وكانت القوات الأسترالية ثالث قوة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا من حيث الحجم.

لم تتعامل أستراليا مع القضية الفلسطينية كقضيةٍ سياسية، وإنما بوصفها قضيةً إنسانيةً تتعلق بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من دون الإشارة إلى حقهم في العودة. وحتى أواسط سبعينيات القرن الماضي، لم يطرأ أي تغيير على سياسة أستراليا التي تبنت موقفاً "محايداً" في حرب ١٩٧٣، بينما تبنت الحكومة الأسترالية موقفاً متصلباً من منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت سياسة أستراليا قبل اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣ ومنذ عام ١٩٨٣ تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي إقامة دولته المستقلة "إن أراد ذلك"، لكنها تراجعت بعد اتفاقية أوسلو وأصبحت بعد وصول حزب الأحرار إلى الحكم تقول: "إنّ الشكل النهائي للكيان الفلسطيني، بما في ذلك، احتمال الدولة المستقلة، يعتمد على المحادثات النهائية بين الأطراف المعنية مباشرة". وهذا يتلاءم مع الرؤية والطرح الإسرائيليّ اللذين يضعان حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني وقيادة دولته المستقلة في يد إسرائيل، ويجعلان ذلك مجرد احتمالٍ قابلٍ للتفاوض. لقيت هذه السياسة ترحيباً وتقديرها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ونُقل عن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون قوله خلال اجتماعه بوزير الخارجية الأسترالي داونر في ٢٧/١/٢٠٠٤: "إنّ أستراليا هي من أكثر الدول صداقةً مع إسرائيل". أما زعيم المعارضة الأسترالية مالكولم تورنبول فقال: "إنّ إحدى العلامات المميزة لحكومة رئيس